

## الاتحاد العام التونسي للشغل ينجز مؤتمره الـ25: المنظمة الشغيلة في مفترق الطريق أمام سيل التحديات

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

مع الرئيس وتعزيز مكانة هذا الأخير عبر خلق منصات نقابية مواءمة له. التيار الثاني تمثله قيادات نقابية وسطى وجزء هام من الهيئة الادارية متمسكة بثوابت نقابية تُعنى أساسا بالوضعية الاجتماعية لمنظوري الاتحاد وبمآلات المفاوضات الاجتماعية. يعي هذا التيار جيدا مخاطر تشرذم الصف النقابي وتداعيات التراجع عن الوظيفة الاجتماعية للاتحاد ويدفع باتجاه التمسك بالثقافة النقابية الاجتماعية التي تمكن الاتحاد من حسن تأدية دوره السياسي. أما التيار الثالث، فيقوده الأمين العام والذراع النقابي لحزب العمال وبعض القيادات الديمقراطية المستقلة. يواجه الأمين العام اشكالية التفاعل مع التوازنات الداخلية للاتحاد وأهمية تدخل الأجنحة المختلفة في بلورة القرار السياسي والنقابي للاتحاد.

استفادت هذه التيارات الثلاثة من تنقيح الفصل الداخلي الذي سيمكنها حتما من تجديد دورتها القيادية، لكن ستكون في مواجهة ثلاث ملفات كبرى في قادم الاسبوع بل مباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر:

أ - الملف الاول يهم وضعية الحريات الفردية والعامّة والمكاسب الديمقراطية التي تواجه مخاطر ديكتاتورية مشروع الرئيس وشعبويته. أجاب الأمين العام في تصريح صحفي بأنه لا يستطيع كائنا من كان أن يستببح هذه المكاسب وأن الاتحاد سيتصدى مع المجتمع المدني لأي محاولة للتراجع عن هذه المكاسب.

بدأت يوم 16 فيفري 2022 أشغال مؤتمر الاتحاد العام التونسي للشغل في سياق وطني شديد التوتر سياسيا، وسياق نقابي محلي غير هادئ يحمل في طياته مخاطر على الوضع الداخلي. ما يجعل من هذا المؤتمر استثنائيا، إذ سيكون حتما لقراراته آثار جد هامة على وضعية المنظمة الشغيلة وعلى الوضع العام للبلاد، ما يسبغ على هذا الحدث النقابي السياسي رهانات نتوقف عند البعض منها:

1- على المستوى الداخلي: يوجد داخل الاتحاد تيار بقيادة الأمين العام المساعد المكلف بالقطاع الخاص رغب بشدة في تأجيل هذا المؤتمر لما يمثله من مصدر خطر حقيقي لانشقاق البعض و تأثير ذلك على وحدة المنظمة النقابية. وهي من المرات القلائل التي تظهر للعلن اختلافات عميقة داخل القيادة العليا للاتحاد تحمل اعتراضات هامة وحقيقية تخص ادارة الشأن النقابي الداخلي وآليات أخذ القرار والتسيير الديمقراطي. نجحت قيادة الاتحاد في الحصول على حكم قضائي بموجبه تمكنت من انجاز هذا المؤتمر ولكن يبدو أن هناك ثمن يهم صورة المنظمة المهتزة من الداخل.

2- بان للعلن بما لا يدع مجالا للشك الاصطفاف السياسي الثلاثي داخل قيادة الاتحاد : تيار نقابي وطدي عروبي قومي بقيادة الجامعة العامة للتعليم الثانوي تدعم بشدة خيارات الرئيس السياسية وتستفيد من دعم القصر في اطار مقايضة سياسية ونقابية وطنية. نجح هذا التيار الى حد كبير في تحقيق نصرين: كبح الأمين العام في مسار مفاوضاته السياسية

سيقتنص الاتحاد ربما تأزم الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لعموم منظوريه ليعيد رسم مسار مواقفه السياسية في اتجاه معارضة اجتماعية وسياسية حقيقية ووازنة لخيار الرئيس وتوجهاته. حينها سيكون الاتحاد قد رسم تحولا سياسيا جذريا لمجمل الوضع العام في البلاد. من جهة اخرى، ويبدو هذا هو الأقرب للتحقق، سيبقى الاتحاد في وضعية المراقب لتحولات المشهد السياسي وخاصة علاقة الرئيس مع خصومه، في انتظار ما سيؤول إليه الأمر.

في جميع الأحوال، من الواضح أن لمؤتمر الاتحاد انعكاسات كبيرة على وضعه الداخلي ووضع البلاد العام، ولذلك فهو حدث سيتابعه الفاعلون المحليون والدوليون بكل اهتمام.

يمثل تصريح الطوبوي تأطيرا استباقيا لللائحة السياسية للمؤتمر فيما يخص الوضع السياسي العام للبلاد.

ب - وضعية المالية العمومية للدولة والاصلاح الهيكلي للمنشآت والمؤسسات العمومية وتراجع المقدرة الشرائية لعموم التونسيين وملف الاقتراض من المانحين الأجانب ومسار المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. يمثل هذا الملف وزنا اقتصاديا وسياسيا في غاية من الخطورة على مستقبل الاتحاد: من جهة اولى سيكون لمآلات كل هذه الملفات تأثير واضح على الدور التاريخي للاتحاد فيما يخص السياسات المالية العمومية والخيارات الاقتصادية للدولة. السؤال المطروح هو: هل تجازف قيادة الاتحاد بتآكل رصيدها التاريخي ورأسمالها السياسي عبر ترك خيارات الرئيس تمر وهو الذي استأثر بملف التفاوض مع المانحين الأجانب ويطالب بمباركة الاتحاد تحت غطاء وحدة الصف الوطني. أما من جهة ثانية، فالثمن الاجتماعي لأي اصلاحات هيكلية للوضع المالي والاقتصادي سيكون كبيرا ومؤلما ما يمثل خسارة سياسية كبيرة للمنظمة النقابية ما يطرح السؤال حول الاستعداد السياسي الحقيقي للتيار الوطني والقومي داخل الاتحاد لرهن توجهها المساند للرئيس في مقابل إضعاف الموقع الاجتماعي والسياسي للمنظمة النقابية.

ج - الملف الثالث وهو المشروع السياسي للرئيس الذي يهم كل البلاد وستكون له آثار حتمية على الاتحاد نفسه. لا يمكن في الوضع الحالي للاتحاد في ضوء تصدعاته الداخلية أن يؤدي ذلك الدور التاريخي المتمسك به.